



PROVISIONAL  
A/34/PV.31  
15 October 1979  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك  
يوم الجمعة ، ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١١ / ١٥

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

خطاب فخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٣٠

خطاب فخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : سوف تستمع الجمعية صباح اليوم الى خطاب من صاحب الفخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا ، والرئيس الحالي لحركة دول عدم الانحياز .

اصطحب فخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : نيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا والرئيس الحالي لحركة دول عدم الانحياز ، وأن أدعوه لكي يتحدث أمام الجمعية العامة .

الرئيس كاسترو ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ، أيها السادة الموقرون ممثلو المجتمع الدولي . انني لم آت الى هنا للحديث عن كوبا ، أو لأعرض في الاجتماع استنكار بلدنا الصغير - ولكن الشريف - للعدوان الذي عاناه خلال ٢٠ عاما . ولم آت الى هنا لأجرح بنعموت لا ضرورة لها جارنا العاتي في عقر داره .

لقد جئنا الى هنا بتكليف من مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات لحركة عدم الانحياز لنعرض على الأمم المتحدة نتائج مباحثاته والمواقف المنبثقة عنه .

اننا خمسة وتسعون بلدا ، ننتمي الى جميع القارات ، ونمثل الأغلبية الساحقة من البشرية ، ويجمع فيما بيننا التصميم على التعاون بين بلداننا ، وعلى تنميتها الوطنية والاجتماعية الحرة ، وسيادتها وأمنها وحقوقها في المساواة وتقرير المصير . اننا شركاء في اصرارنا على تعديل نظام العلاقات الدولية الراهن القائم على الظلم وانعدام التكافؤ ، وعلى الاضطهاد . اننا نتحرك في نطاق السياسة الدولية كعنصر شامل ومستقل معا .

لقد أعادت الحركة ، في اجتماعها الأخير في هافانا ، تأكيد مبادئها وأهدافها .

اننا ، في بلدان عدم الانحياز ، نصر على ضرورة تجاوز الهوة السحيقة التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . لذلك ، فاننا نناضل من أجل القضاء على الفقر والجوع والمرض والأمية التي مازالت تعاني منها مئات الملايين من البشر . اننا نتطلع الى نظام عالمي جديد يقوم على العدالة والمساواة والسلام ، يحل محل النظام الظالم وغير المتكافئ السائد اليوم ، والذي - كما أشار بيان هافانا - :

” مازالت الثروة فيه تتركز بين أيدي قلة من الدول العظمى التي تحافظ على اقتصادياتها المتسمة بالتبذير ، عن طريق استغلال جهود العالمين وثروات الشعوب في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمناطق الأخرى من العالم ” .

ومن بين المشاكل التي ينبغي على الجمعية العامة أن تناقشها في دورتها هذه ، يجيء السلام في أول هذه القضايا . ان السعي من أجل تحقيق السلام يشكل أيضا مطمح دول عدم الانحياز ، ولقد كان موضع اهتمام مؤتمر القمة السادس . ولكن السلام بالنسبة لبلداننا ، لا يمكن أن يتجزأ . اننا نريد سلاما يفيد الكبار والصغار معا ، يفيد الأقوياء والضعفاء ، ويشمل كل أنحاء العالم ، ويصل الى كل المواطنين .

ان حركة عدم الانحياز ، منذ تأسيسها ، تعتبر أن مبادئ التعايش السلمي يجب أن تكون حجر الزاوية في العلاقات الدولية ، وأن تشكل الأساس لدعم السلام والأمن الدوليين ولتخفيف حدة التوتر . وحتى تمتد هذه العملية الى جميع مناطق العالم والى سائر جوانب العلاقات الدولية ، فانه يجب تطبيقها بشكل عالمي في العلاقات فيما بين الدول . ولكن ، وفي الوقت ذاته ، فان مؤتمر القمة السادس اعتبر أن مبادئ التعايش السلمي هذه تشمل أيضا حق الشعوب التي تعاني من السيطرة الأجنبية والاستعمارية في تقرير مصيرها ، وفي الاستقلال ، وفي السيادة ، وفي السلامة الإقليمية للدول ، وحق كل بلد في انهاء الاحتلال الأجنبي بالقوة ، وفي اختيار نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

هكذا فقط يمكن للتعايش السلمي ان يكون اساسا للعلاقات الدولية كلها ، ولا يمكن لأحد ان ينكر ذلك . وعند ما نقوم بتحليل الوضع في العالم المعاصر . سنجد ان هذه الحقوق لم تضمن لشعوبنا بعد . ان البلدان غير المنحازة تعرف جيدا من هم اعداؤها عبر التاريخ ، ومن اين تصدر التهديدات وكيف يجب علينا ان نحاربها . لذلك فقد اتفقنا في هافانا على ان نوكد من جديد على ان :

” جوهر سياسة عدم الانحياز ، وفقا لمبادئها الاصلية ومميزاتها الاساسية ، تتضمن : بالضرورة النضال ضد الامبريالية ، والاستعمار والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والعنصرية بما في ذلك الصهيونية وكل اشكال العدوان والاحتلال ، والسيطرة ، والتدخل والهيمنة الاجنبية ، وكذلك النضال ضد سياسات الدول العظمى وسياسات التكتل ” .

هكذا فانه يتضح ان البيان الختامي لهافانا قد ربط بين النضال من اجل السلم و ” التأييد السياسي والمعنوي والمادي لحركات التحرر الوطنية والجهود المشتركة من اجل تصفية السيطرة الاستعمارية والتفرقة العنصرية ” .

لقد اولت بلدان عدم الانحياز دائما اهمية كبرى لامكان وضرورة تحقيق الانفراج فيما بين الدول العظمى . لذلك فلقد اشار المؤتمر السادس بقلق كبير لحقيقة ، انه خلال المدة التي مرت بعد مؤتمر قمة كولومبو ، كان هناك بعض الركود في عملية الانفراج التي ظلت محدودة ” سواء في ابعادها او في امتدادها الجغرافي ” .

وانطلاقا من هذا القلق فان البلدان غير المنحازة التي جعلت من نزع السلاح وتصفية الاسلحة النووية هدفا ثابتا واساسيا من اهداف نضالها والتي بادرت الى الدعوة الى عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح - درست في مؤتمرها نتائج المفاوضات حول الاسلحة الاستراتيجية والاتفاقات المسماة ب ” سولت ٢ ” وهي تعتبر ان هذه الاتفاقات تشكل خطوة هامة في المفاوضات بين القوتين النوويتين الكبريين وانها تمهد الطريق امام مفاوضات اكثر شمولا يمكن ان تؤدي الى نزع عام للسلاح والى التخفيف من التوترات الدولية . ولكن هذه المعاهدات ، لا تعتمد بالنسبة للبلدان غير المنحازة ، سوى جزء من التقدم نحو السلم . وبالرغم من ان المفاوضات بين الدول العظمى تشكل عنصرا حاسما في هذه العملية ، الا ان البلدان غير المنحازة اكدت مرة اخرى

ان العمل على تدعيم الانفراج وعلى مده الى كل انحاء العالم ، ولتجنب التهديد النووى ، وتراكم الاسلحة - وفي كلمة واحدة - لتجنب الحرب ؛ كل هذا يعد مهمة يجب ان تشارك فيها وان تتحمل مسؤولياتها كل شعوب العالم .

وتمسكا بمفهوم عالمية السلم ، وضرورة ان يمتد السلم الى كل بلدان العالم ، مع النضال من اجل الاستقلال الوطني ، والسيادة التامة والمساواة بين الدول ، فان رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة السادس في هافانا ، قد وجهوا انظارنا نحو اكثر المشاكل الحاحا في افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية واماكن اخرى من العالم . ومن المهم ان نؤكد هنا اننا كنا ننتقل من موقف مستقل غير مرتبط بسياسات تتبثق عن التناقض بين الدول العظمى . ولذلك ، وبالرغم من هذا المنهج الموضوعي وغير المنحاز ، فقد تحولت نظرنا بالنسبة للاحداث الدولية الى لعنة على مؤيدى الامبريالية والاستعمار وهذا لا يعكس الا جوهر حقيقة العالم المعاصر .

وهكذا ، فعند تحليل الموقف في افريقيا ، وبعد الاعتراف بالتقدم الذى احرزته الشعوب الافريقية في نضالها من اجل التحرر ، فان رؤساء الدول والحكومات قد اكدوا - وكمشكلة اساسية في المنطقة - على ضرورة تصفية كل آثار الاستعمار ، والعنصرية ، والتفرقة العنصرية والفصل العنصرى ، من القارة وخاصة من الجنوب الافريقي .

ولقد كان من الضرورى ان نبرز ان القوى الاستعمارية والامبريالية تواصل سياستها العدوانية بهدف استمرار واستعادة او امتداد سيطرتها واستغلالها للامم الافريقية .

هذا هو الوضع المأساوى في افريقيا . لذلك كان لا بد لبلدان عدم الانحياز ان تدوين الاعتداءات على موزامبيق ، وزامبيا ، وانغولا ، وبوتسوانا ، والتهديدات على ليسوتو ومحاولات خلخلة الاستقرار الدائم في تلك المنطقة ، والدور الذى تقوم به النظم العنصرية في روديسيا وفي جنوب افريقيا . وان ضرورة تحقيق التحرير التام لزمبابوى وناميبيا في اسرع وقت ممكن ليس فقط احدى القضايا التى تخص البلدان غير المنحازة أو القوى الاكثر تقدما في عصرنا بل انها ايضا متضمنة في قرارات واتفاقات المجتمع الدولي من خلال الامم المتحدة كما انها تتضمن واجبات لا يمكن التهرب منها وفي حالة انتهاكها يجب شجبها عالميا .

لذلك عندما وافق رؤساء الدول والحكومات في البيان النهائي على اداة عدد من البلدان  
 الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لتعاونها المباشر وغير المباشر في المحافظة على الاضطهاد  
 العنصرى والسياسة الاجرامية لجنوب افريقيا ، واعترفوا بدور الدول غير المنحازة ، والأمم المتحدة  
 ومنظمة الوحدة الافريقية ، والدول الاشتراكية ، والدول الاسكندنافية وغيرها من القوى  
 الديمقراطية والتقدمية دعما لنضال شعوب افريقيا فانهم لم يظهرروا أى ميول ايدولوجية ، وانما  
 هذا تعبير مخلص عن الحقيقة الموضوعية . ان اداة جنوب افريقيا بدون الاشارة الى أولئك الذين  
 يمكنونها من سياستها الاجرامية ليبدو أمرا غير مفهوم .  
 ويقوة أكبر وباضطرار ملح أكثر من أى وقت مضى ، عبر مؤتمر القمة السادس عن ضرورة تصفية  
 وضع لا يتعلق فقط بحق شعب زيمبابوى وناميبيا في تحقيق الاستقلال ، ومطالب الافارقة من النساء  
 والرجال في جنوب افريقيا بالحصول على وضع مماثل للذى يخص لكل كائن بشرى ويعتبرون بمقتضاه  
 محترمين ومتساوين . وانما يضمن احترام السلام ويضمن أيضا الاحترام لجميع بلدان المنطقة .  
 ان التأييد المستمر لحركات التحرر الوطني وللجبهة الوطنية ولسوايو كان قرارا اجماعيا  
 كما كان متوقعا . ودعونا نبين هذا بوضوح : ان المسألة لا تتعلق بالتعبير عن تفضيلنا للحلول  
 للكاخ المسلح . حقيقة ان المؤتمر أشاد بشعب ناميبيا واعترف بسوايو ممثله الشرعي الوحيد ،  
 اشاد بهما لتكثيف النضال المسلح وللتقدم فيه وطالب بالتأييد التام والفعال لطريقة النضال  
 هذه ، ولكن هذا يرجع الى أن العنصرين في جنوب افريقيا قد اغلقوا كل طريق أمام أية مفاوضات  
 حقيقية ، ولأن محاولة التوصل الى حلول عن طريق التفاوض لم تكن في الحقيقة غير حيل ومناورات .  
 ان الموقف من قرارات الكمنولث في اجتماعاته في لوساكا في شهر آب/اغسطس الماضى ،  
 والتي تهدف الى دعوة حكومة بريطانيا الى مؤتمر بصفتها مديرة للاقليم في جنوب روديسيا كانت  
 فرصة لتؤكد الدول غير المنحازة انها لا تعارض أى حلول يمكن الالتجاء اليها بغير النضال  
 المسلح طالما أنه تنبثق عنها حكومة للاغلبية يمكن التوصل عن طريقها ايضا الى التحرر وأن  
 يتم ذلك مع احترام قرارات المنظمات مثل منظمة الوحدة الافريقية ، والأمم المتحدة ، وحركة بلداننا  
 غير المنحازة .

لقد اضطرت القمة السادسة ان تعبر مرة أخرى عن اسفها ان القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ )

للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اعطاء الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة لم يطبق في الصحراء الغربية . ويجب أن نذكر أن قرارات الدول غير المنحازة ، وقرارات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة القرار ٣٣٣١ الصادر عن الجمعية العامة ، قد أكدت جميعها حق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير المصير وفي الاستقلال . وفي هذه المشكلة فان كوبا تشعر بمسؤولية خاصة ان أنها كانت عضوا في لجنة الأمم المتحدة التي قامت بالتقصي عن الحقائق في الصحراء الغربية ، وقد سمح هذا لوفدنا أن يتحقق من رغبة الشعب الصحراوي التامة في حق تقرير المصير والاستقلال ، اننا نكرر هنا أن موقف الدول غير المنحازة ليس موقفا معاديا لأي دولة . ولذلك اتخذ قرارا بالاشادة بالاتفاقية التي حصلت بين جبهة البوليزاريو وجمهورية موريتانيا وسحب قواتها من اقليم الصحراء الغربية وابدى الأسف في القرار نفسه على استمرار الاحتلال العسكري من قبل المغرب للجزء الجنوبي من الصحراء الذي كانت تديره موريتانيا من قبل . ولذلك فان المؤتمر قد عبر عن امه في أن تقوم اللجنة الخاصة لمنظمة الوحدة الافريقية والتي شكلت في القمة السادسة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية بضمان مطرسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير والاستقلال باسرع ما يمكن .

ان نفس المبدأ ونفس الموقف هما اللذان فرضا الاتفاق بشأن ما يوت وجزر الملجاش وضرورة عودتها الى جزر القمر ومدغشقر .

ليس هناك شك في أن مسألة الشرق الأوسط قد تحولت الى أكثر المشاكل اثارا للقلق في العالم المعاصر ، ولقد درست القمة السادسة هذه المسألة في بعديها فمن جهة عاد المؤتمر الى تأكيد أن اصرار اسرائيل على الاستمرار في سياستها العدوانية والتوسعية والاستيطانية في الاراضي المحتلة وتأييد من الولايات المتحدة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ومن جهة أخرى ، في الوقت ذاته فلقد درس المؤتمر من زاوية حقوق الدول العربية والمسألة الفلسطينية .

وبالنسبة للدول غير المنحازة تعتبر القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وكتاهما تشكلان كلا لا يتجزأ ولذلك ليس في الوسع النظر الى أي جزء منهما على انفراد .

ان اساس السلام في المنطقة يبدأ بالانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من كـ

الاراضي العربية المحتلة وهو يعني بالنسبة للشعب الفلسطيني اعادة اراضي المحتلة واستعادته لحقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وفي تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة في فلسطين عملا بالقرار ٣٦ / ٣٢ الصادر عن الجمعية العامة ، ويتضمن بطلان وعدم شرعية كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكذلك اقامة المستعمرات والمستوطنات في الاراضي الفلسطينية وفي غيرها من الاراضي العربية التي يجب ان تصفى على الفور كشرط لا بد منه لايجاد حل لهذه المشكلة .

وكما قلت في بياني أمام مؤتمر القمة السادس :

” . . اننا لسنا متعصبين . ان الحركة الثورية قد تعلمت على الدوام ان تبغض التمييز العنصري والاضطهاد من أى نوع كان . واننا من صميم قلوبنا ندين كل اضطهاد وكل اباداة ارتكبتها الفاشية والنازية ضد الشعب اليهودى . ولكنني لا يمكن أن أتذكر شيئاً يشابه ذلك في تاريخنا المعاصر ، سوى طرد واضطهاد وافناء الامبريالية والصهيونية للشعب الفلسطيني الذى جرد من اراضيه ، وطرد من وطنه ، وشرد في مختلف أنحاء العالم وطرد وقتل . ان الفلسطينيين الأبطال مثال رائع لانكار الذات والوطنية ، وهم الرمز الحي لأكبر جريمة في عصرنا” .

هل يمكن لأحد أن يتعجب اذا اضطرت المؤتمر ، ولأسباب لا تتعلق بأى حكم سياسي مسبق وانما بالتحليل الموضوعي للحقائق ، الى أن يشير الى أن سياسة الولايات المتحدة تقوم بـ دور أساسي في الحيلولة دون اقامة سلام عادل وكامل في المنطقة ، ان انها تقف مع اسرائيل وتتحالف معها ، وتعمل من أجل التوصل الى حلول جزئية في صالح الأهداف الصهيونية ولضمان استمرار العدوان الاسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وكل الأمة العربية ؟

ان الحقائق ، والحقائق وحدها قد أدت بالمؤتمر الى ادانة السياسات والمناورات الامريكية في المنطقة .

وعندما تم توافق آراء رؤساء الدول والحكومات على ادانة اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية الموقعة في آذار/مارس ١٩٧٩ ، فلقد كان وراء ذلك ساعات طويلة من الدراسات المتعمقة وتبادل لوجهات النظر جعلت المؤتمر يرى فيها ليس فقط تخل تام عن قضية الدول العربية ، وانما أيضا تواطؤ مع الاستمرار في احتلال الاراضي العربية . ان النعوت قاسية ، ولكنها حقيقية وعادلة . ان الشعب المصرى ليس هو الذى حوكم من أجهزة حركة عدم الانحياز . ان الشعب المصرى يحوز على احترام كل من بلادنا ، ويتمتع بتضامن كل شعوبنا . ان نفس الاصوات التي ارتفعت لادانة اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية أشادت في الوقت نفسه بجمال عبدالناصر ، أحد مؤسسي الحركة والذى حمل الينا التقاليد النضالية للأمة العربية . ما من أحد يتجاهل ولا سيتجاهل الدور التاريخي لمصر في الثقافة والتنمية العربية ، ولا ما تستحقه من احترام كمؤسس ودافع لبلدان عدم الانحياز .

ان قضايا جنوب شرقي آسيا ، كانت أيضا موضع اهتمام المؤتمر . ان النزاعات المتزايدة والتوترات التي وقعت في المنطقة ، تمثل خطرا يهدد السلام ، يجب تجنبه .

كذلك ، فلقد عبر مؤتمر القمة السادس عن قلقه الشديد بالنسبة الى الوضع في المحيط الهندي ، ان الاعلان الذي تمت الموافقة عليه منذ ثماني سنوات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي ينص على أن تكون هذه المنطقة ، منطقة سلام لم يحقق أهدافه . ان الوجود العسكري لم ينقص في هذه المنطقة بل انه زاد ، ولقد اتسعت القواعد العسكرية حتى جنوب افريقيا وهي تستخدم بالإضافة الى ذلك في مراقبة حركات التحرر الافريقية . ان المباحثات بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي ما زالت متوقفة رغم الاتفاقات الجديدة التي تم التوصل اليها فيما بين البلدين لمناقشة استئنافها . ومن كل ذلك ، فقد انبثقت دعوة مؤتمر القمة السادس الى سائر الدول المعنية للعمل على تحقيق أهداف اعلان منطقة المحيط الهندي كمطقة سلام .

لقد حلل المؤتمر مشاكل أخرى عالمية واقليمية كذلك المتعلقة بالأمن والتعاون في أوروبا ، ومشاكل البحر الابيض المتوسط ، والتوترات التي لا تزال موجودة فيه والتي تصاعدت الآن نتيجة لسياسة اسرائيل العدوانية والتأييد الذي توليه لهذه السياسة بعض الدول الامبريالية . كذلك بحث المؤتمر الوضع في قبرص تلك الجزيرة التي ما زالت القوات الاجنبية تحتلها جزئيا ، والوضع في كوريا التي لا تزال مقسمة رغم رغبة الشعب الكوري في اعادة توحيد وطنه سلميا . وهو ما جعل الدول غير المنحازة تعيد تأكيد قرارات سابقة تهدف الى تدعيم وتحقيق تطلعات كلا الشعبين .

ومن المستحيل أن أشير الى جميع القرارات السياسية لمؤتمر القمة السادس لأن القيام بهذا سيحول بيننا وبين تناول جانب من أهم جوانب ذلك المؤتمر ، وهو جانبه الاقتصادي ، ومطالب البلدان النامية التي تريد أن تخرج من تخلفها وما يولده لها من معاناة . ان كوبا ، كدولة مضيضة سوف تسلم الى جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي نسخا من الاعلان النهائي والقرارات الاضافية التي اتخذها المؤتمر . ولكن ، اسمحوا لي قبل أن أنقل اليكم رؤية البلدان غير المنحازة للوضع الاقتصادي العالمي ، وما هي مطالبها ، وما هي آمالها ، قبل ذلك اسمحوا لي أن آخذ بضع دقائق لابلغكم بمنظور الاعلان النهائي عن المسائل المتعلقة بأمريكا اللاتينية في الوقت الراهن .

ان انعقاد مؤتمر القمة السادس في بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ، قد أعطى الفرصة

لرؤساء الدول والحكومات سحتمعين ليتذكروا أن شعوب تلك المنطقة قد بدأت جهودها للحصول على الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر ، ولم ينسوا كذلك ، وكما ورد في الاعلان ، أن أمريكا اللاتينية كانت من بين مناطق العالم التي عانت أكثر من غيرها تاريخيا من العدوان الامبريالي ، والاستعمار والاستعمار الجديد الأمريكي والاروبي .

ان المشتركين في المؤتمر قد وجدوا أنه من الضروري ابراز أنه ما زالت هناك بقايا للاستعمار والاستعمار الجديد والاضطهاد الوطني في هذه الأرض المناضلة . ولذلك ، فقد طالب المؤتمر بتصفية الاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه ، وأدان وجود القواعد العسكرية الاجنبية في أمريكا اللاتينية والكاريبى ، كتلك الموجودة في كوبا وبورتوريكو ونما ، وطالب مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاستعمارية بأن تعيد الأراضي المحتلة ضد ارادة الشعب الى اصحابها الحقيقيين .

ويفضل التجربة المكتسبة في مناطق أخرى من العالم ، فان رؤساء الحكومات والدول قد أدانوا محاولة تشكيل ما يسمى بقوات الأمن في الكاريبي ، لأنها جهاز استعماري جديد لا يمكن أن يتفق مع سيادة وسلام وأمن الدول .

وان طالب المؤتمر باعادة جزر ماليفيناس الى جمهورية الأرجنتين ، وتأييده لحق شعب بليز الثابت في تقرير مصيره واستقلاله ووحدة أراضيه ، فانه أعاد من جديد تأكيد ما سبق أن عرفه اعلانه النهائي كجوهر لعدم الانحياز . ولقد أحاط المؤتمر علما بأرتياح ، بأن معاهدة قناة بنما المعقودة بين جمهورية بنما وبين الولايات المتحدة ستطبق منذ أول تشرين الأول / اكتوبر ، وقد أيد هذه المعاهدة تأييدا تاما ، وطالب بأن تحترم هذه المعاهدة روحا ونصا ، كما طالب دول العالم بأن تنضم الى البروتوكول المرفق بها والمتعلق بالحياد الدائم لقناة بنما .

ان رؤساء الحكومات والدول - رغم الضغوط والتهديدات وتشدد الحكومة الأمريكية عند ما طالبت باعتبار مشكلة بورتوريكو من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة - قد أعادوا تأكيد تضامنهم مع نضال شعب بورتوريكو وحقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال والسلامة الإقليمية ، وناشدوا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتنع عن أية مناورات سياسية أو قمعية تهدف الى الابقاء على الوضع الاستعماري في ذلك البلد .

ان هذا أفضل تكريم للتقاليد التحررية لأمريكا اللاتينية ولشعب بورتوريكو البطل ، الذي أحتفل منذ ايام قليلة بذكرى صيحة لاريس الذي عبر منذ مائة عام عن عزمه الذي لا يقهر ، على التحرر .

وعندما أشاروا الى واقع أمريكا اللاتينية ، فان رؤساء الدول والحكومات الذين كانوا قد حللوا أهداف العملية التحررية التي وقعت في ايران لم يمكنهم أن يففلوا عن الاشارة الى الانقلاب الثورى في غرينادا ، والانتصار الباهر لشعب نيكاراغوا وطليعته الجبهة الساندينستيه للتحرير الوطني ، وأبرزوا الأهمية التاريخية العظمى التي يشكلها هذا الحدث لشعوب أمريكا اللاتينية . كذلك أبرز رؤساء الدول والحكومات شيئاً جديداً في العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية يعتبر مثالا لبقية شعوب العالم ، وهو التضامن المشترك الذى عبرت عنه حكومات بنما وكوستاريكا والمكسيك وبلدان حلف اندينو ، أى بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا ، من أجل الحل العادل لقضية نيكاراغوا ، والتضامن التاريخي الذى حققته كوبا لقضية هذا الشعب .

وانسني أعترف أن النظرة الى مشاكل أمريكا اللاتينية كانت كافية لتبرير كل الجهود التي بذلتها مئات الألوف من الشعب الكوبي من رجال ونساء في التعبير عن مشاعرهما عند استضافة الاشقاء من دول حركة عدم الانحياز في المؤتمر الذى عقد على أرضي بلادنا . ولكن كان هناك ما هو أكثر بالنسبة الى كوبا ، وهو شيء نريد أن نعبر عن شكرنا له باسم شعب بلادنا من فوق منصة الأمم المتحدة . ففي هافانا ، لقي شعب كوبا التأييد لحقه في اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذى قررته ، ولمطالبته باسترجاع الاراضي التي تحتلها قاعدة غوانتانامو البحرية ، وللادانة للحصار الذى مازالت تفرغنه الحكومة الأمريكية وتريد من خلاله ان تعزل كوبا وتحلم بالاطاحة بثورتها .

اننا نقدر بعمق ادانة مؤتمر حركة عدم الانحياز الذى عقد في هافانا لكل الحركات العدوانية ومضغوط الولايات المتحدة على كوبا ، والتي وصفها المؤتمر بأنها خرق سافر لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ القانون الدولي وتهديد للسلام العالمي . ومرة أخرى نقول لاشقائنا وللمجتمع الدولي ، ان كوبا ستظل مخلصه لمبادئ التضامن الدولي .

ان التاريخ يخلصنا ان البلدان التي تتحرر من الاستعمار والاستعمار الجديد ، وتحصل على استقلالها ، تطوى اليوم آخر صفحة من صفحات نضال طويل وصعب ، لتستهل أول صفحة بنضال جديد ومير ، لأن استقلال وسيادة وحرية شعوبنا المتحررة في الظاهر هي في الواقع مهددة باستمرار بفعل السيطرة الاجنبية على مواردنا الطبيعية ، وبسبب الأوضاع التي تفرغنها عليها المؤسسات النقدية الدولية التي تشعر بالقلق على أوضاعها الاقتصادية ، مما يحد من سيادتها

ولهذه الاسباب ، وفي بداية تحليل المشاكل الاقتصادية والعالمية من قِبَل رؤساء الدول والحكومات فانهم :

” . . . أبرزوا مرة أخرى وبصورة جلية ، الأهمية الكبرى التي يكتسبها تعزيز — الاستقلال السياسي من خلال التحرر الاقتصادي ، وقرروا أن النظام الاقتصادي الدولي الراهن موجه ضد المصالح الأساسية للبلدان النامية ، لأنه مجحف وغير ملائم لتنمية بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، ولأنه نظام لا يسهم في تصفية الآفات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه البلدان . . . ” .

ومن جهة أخرى فقد أكدوا على أن :

” . . . المهمة التاريخية التي يتعين على حركة عدم الانحياز ان تنجزها في نضالها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لجميع البلدان النامية ولسائر الشعوب ولتحقيق الاستمتاع الكامل والثابت بمواردها والسيطرة عليها والتحكم في سائر نشاطها الاقتصادي ، تتطلب اعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس جذرية ” .

ونختتم البيان بما يلي :

” . . . ان النضال من اجل تصفية الطابع المجحف للنظام الاقتصادى الدولى الراهن واقامة نظام اقتصادى جديد ، يعتبر جزءا لا يتجزأ من نضال الشعوب لتحقيق التحرر السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى ” .

وليس من الضرورى ان ابين او ابرهن هنا الى اى حد يتسم هذا النظام الاقتصادى الدولى الراهن بالاجحاف وبعدم التوافق مع مقتضيات تنمية البلدان النامية . ان الارقام معروفة الى درجة تجعل من العبث تكرارها . ويدور النقاش حول ما اذا كان عدد الذين يعانون من الجوع في الكرة الارضية هو فقط . . . ٤ مليون ام انه يرتفع الى . ٥٠ مليون كما تبين ذلك بعض الاحصائيات الدولية . ان . . . ٤ مليون جائع من الرجال والنساء رقم يكفي لاعتباره ممثلا لشكوى صارخة . وليس ثمة شك في ان الامال التي لاحت امام البلدان النامية قد تلاشت في نهاية هذا العقد للتنمية .

اعترف مدير عام منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بما يلي :

” ان التقدم مازال بطيئا وغير مشجع فيما يتعلق بأهداف التنمية على المدى الطويل التي اتفق عليها في الاستراتيجية الدولية للتنمية وفي ميثاق وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد وفي قرار المؤتمر العالمى للغذاء وفي مؤتمرات اخرى لاحقة ” .

وبالنسبة للانتاج الزراعى وانتاج الاغذية في البلدان النامية في السنوات العشر الاخيرة مازلنا بعيدين عن تحقيق ازدياد متواضع بنسبة ٤ في المائة سنويا وهو الهدف الذى حدد لازالة حالات الجوع الملحة ولرفع مستويات الاستهلاك التي مازال متواضعة . وبالتالي فان استئصال البلدان النامية للاغذية الذى يشكل اليوم عاملا غير موثى في ميزان المدفوعات سيزداد الى نسب غير معقولة . وذلك وفقا لاصحائيات منظمة الاغذية والزراعة . وفي مقابل هذا ، فان التعهدات الرسمية للمساعدات الخارجية للتنمية الزراعية في البلدان النامية تتقلص يوما بعد يوم .

ليس بوسعنا تجميل ملامح هذه الصورة العامة ، وبالرغم من انه احيانا ما تعكس بعض الوثائق الرسمية ازديادا منتظما في الانتاج الزراعى في بعض البلدان النامية او تسجل ارتفاعا في اسعار بعض المنتجات الزراعية لاسباب مرحلية ، فالواقع انها ليست سوى انجازات عابرة ومنافع

خاطفة . ان عائد الواردات الزراعية في البلدان النامية غير مستقر ولا يغطي حاجتها في مجال استيراد الاغذية والاسمدة والمدخلات الاقتصادية الاخرى التي لا بد منها لرفع انتاجها وفي افريقيا انخفض معدل انتاج الاغذية الفردى عام ١٩٧٧ بنسبة ١١ في المائة عما كان عليه قبل ذلك بعشر سنوات .

وانا كان قد حدث تأخر منعكس على الزراعة فان عملية التصنيع لم تحرز تقدما ولا يمكنها ان تتقدم ذلك انه مادام معظم البلدان النامية هي المعنية بالامر فان البلدان المتقدمة تعتبر اية محاولة لتصنيع البلدان النامية يشكل تهديدا لها .

وفي سنة ١٩٧٥ اقترح المؤتمر العالمي للتصنيع الذي عقد في ليما على البلدان النامية ان تضع نصب اعينها هدف انتاج في سنة ٢٠٠٠ يبلغ ٢٥ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي في العالم . لكن الانجازات التي تحققت منذ ليما حتى الآن هي من الاقلية بحيث تنبؤ باننا اذا لم نقبل ما اقترحه مؤتمر القمة السادس ، وانا لم نطبق برنامجا عاجلا لتصحيح اتجاه السياسة الاقتصادية المتبعة في معظم البلدان المتقدمة ، فان هذا الهدف لن يتحقق بدوره ، ونحن حاليا ننتج اقل من ٩ في المائة من السلع المصنعة في العالم .

ان اعتمادنا القائم على التبعية يتضح من كون بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تستورد ٢٦١ في المائة من المنتجات المصنعة المتداولة دوليا ، بينما تصدر فقط ٦٣ في المائة . قد يقال ان هناك الى حد ما بعض التوسع الصناعي والواقع ان معدل التصنيع اقل من اللازم ولا يشمل الصناعات الاساسية في الاقتصاد الصناعي . لقد تمت الاشارة الى هذا في مؤتمر هافانا . ان اعادة التوزيع العالمي للصناعة او ما يسمى باعادة انتشار الصناعات ليس من الممكن ان يشكل اثباتا جديدا على عدم التكافل الاقتصادي العميق المنحدر من العهد الاستعماري في القرن التاسع عشر . كان قد فرض علينا عندئذ ان نكتفي بانتاج المواد الاولية والمنتجات الزراعية المنخفضة الثمن ، وهناك الآن محاولة مركزة لاستغلال فائض الطاقة البشرية والاستفادة من مستويات الاجور المصحفة السائدة في البلدان النامية بنقل الصناعات الاقل تطورا والاقل انتاجية والاكثر تلويثا للبيئة اليها . انها لمحاولة نرفضها بحزم .

ان البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد القائم على السوق تستوعب حاليا اكثر من ٨٥ في المائة

من الانتاج الصناعي العالمي ومنه الانتاج الصناعي الذي يتطلب تكنولوجيا متطورة ، كما انها تسيطر على اكثر من ٨٣ في المائة من الصادرات الصناعية ، ٢٦ في المائة منها يوجه الى البلدان النامية التي تسيطر المؤسسات الاحتكارية الاجنبية على اسواقها . وأقصى ما ينطوى عليه هذا الهيكل المعتمد على الغير مواصفات المنتجات التي نستوردها سواء السلع الاستهلاكية او الرأسمالية والمكيفة لتلائم متطلبات وحاجات وتكنولوجيا البلدان المتطورة صناعيا ونماذج مجتمعاتها الاستهلاكية فتتسرب بموجب هذا التيار التجاري هذه النماذج الى مجتمعاتنا لتدخل عليها عنصر افساد يزيد من حدة الازمة الهيكلية التي نعاني منها بشكل مستمر .

وهكذا - كما لاحظ رؤساء الدول والحكومات في هافانا - فان الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزداد اتساعا وعمقا بدلا من ان تنكمش . ان مساهمة البلدان النامية في الانتاج العالمي قد انخفضت بدرجة كبرى في العقدين الماضيين مما لا يزال يعرض هذه البلدان لعواقب وخيمة من بعض المشاكل مثل نقص سوء التغذية وانتشار الأمية ونقص الخدمات الطبية والمرافق .

لقد شاء البعض حل مشاكل الانسانية المأساوية باجراءات متطرفة تقول بتخفيض عدد السكان . انهم يذكرون ان الحروب والأوبئة قد ساهمت فيما مضى في خفض عدد السكان ، بل انهم يذهبون الى ما هو أبعد من ذلك ، فينسبون التخلف الى الانفجار السكاني . بيد ان الانفجار السكاني ليس هو السبب الرئيسي وراء ذلك ، ولكنه نتيجة للتخلف ذاته ، أما التطور فهو في الوقت نفسه يعمل على ايجاد حل لمشكلة الفقر ويسهم من خلال التربية والتعليم في بلوغ بلداننا معدلات نمو معقولة ومناسبة .

وفي تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي ، وردت اشارة الى توقع آخر خطير تقول : انه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون هناك حوالي ٦٠٠ مليون كائن بشري على سطح الكرة الأرضية يعانون من الفقر المدقع .

ان أوضاع التخلف الزراعي والصناعي التي تواجهها البلدان النامية هي دون شك ، وكما ذكر في مؤتمر القمة السادس في هافانا ، نتيجة للعلاقات الدولية المجحفة وغير المنصفة ، وكما جاء أيضا في اعلان هافانا فانه يضاف الى هذه الأوضاع ، امتداد الأزمة الاقتصادية الدولية . انني لن أطيل الحديث عن هذه الناحية ، ولكني سأكتفي بأن أقول على وجه التحديد ، ان رؤساء الدول والحكومات يعتبرون ان أزمة النظام الاقتصادي الدولي ، ليست أزمة وقعت بحكم الظروف بل هي أزمة تجسد مظاهر التخلف الهيكلي وعدم التوازن الكامن بالطبيعة في النظام الاقتصادي الدولي ، وقد تأزم عدم التوازن هذا بسبب عدم موافقة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد القائم على السوق على العمل على الحد من التضخم والحد من عدم توازن موازين مدفوعاتها ، والحد من ارتفاع مستويات التضخم المالي والبطالة . هذا مع العلم بأن التضخم قد انبثق بالفعل من البلدان المتقدمة التي تعارض الآن تطبيق الاجراء الكفيل بازالة هذه الأزمة . وذكرنا أيضا ان هذه الأزمة هي نتيجة عدم الانصاف السائد منذ فترة ، والذي يميز العلاقات الاقتصادية الدولية . ولذلك فان ازالة عدم التكافؤ كما اقترحنا تسهم في تخفيف الأزمة نفسها وفي ابعاد شبحها .

ما هي المبادئ الأساسية التي صاغها ممثلو بلدان حركة عدم الانحياز في هافانا ؟ لقد أجمعنا على اداة استخدام الموارد البشرية والمادية في سباق التسلح العقيم والخطير بالنسبة للانسانية ، وطالبنا بان يكرس الجزء الأكبر من هذه الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويوجه خاص تلك الموارد التي تخصصها الدول الكبرى للتسلح .

وقد عبرنا عن قلقنا العميق للتقدم المحدود وغير الملموس في المفاوضات بشأن تطبيق بيان وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وأشارنا الى ان السبب هو الافتقار الى الارادة السياسية لدى أغلبية البلدان المتقدمة ، وانتقدنا الخطط التي تتبعها هذه البلدان لما تحتوى عليه من محاولات التفضيل وكسب الوقت . ان النكسة التي بليت بها الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد أوضحت هذه الأوضاع .

وقد أكدنا أن التبادل غير المتكافئ الذى يسود العلاقات الاقتصادية الدولية قد تفاقم ، وهو يعتبر طابعاً مميزاً للنظام الاقتصادى الحالى . وفي الوقت الذى ترتفع فيه باستمرار أسعار المنتجات المصنعة والغذائية والخدمات التي نستوردها من البلدان المتقدمة ، تعاني أسعار المواد الأولية التي تصدرها من الركود والتذبذب ، وبذلك تتدهور شروط التبادل . ولقد شددنا على ان نظام الحماية التي كانت من العناصر المعمقة لأزمة الثلاثينيات ، قد ظهرت من جديد فسي بعض البلدان المتقدمة . وأعرب المؤتمر عن أسفه لان الدول المتقدمة الأعضاء في مفاوضات الجات ، لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح وتطلعات البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً من بينها .

وعبر المؤتمر عن ادانته لتزايد لجوء بعض البلدان المتقدمة الى استعمال بعض الوسائل ، كتمويل انتاج أصناف معينة من المنتجات ، وتعويض فارق التكلفة ، مما كان من شأنه الاضرار بمصالح البلدان النامية المنتجة لهذه السلع .

وعبر المؤتمر عن أسفه لتكاثر العيوب ، والحد من مرامي النظام العام للأولويات ، وادان الحواجز التمييزية الموجودة في قانون التجارة الخارجية الأمريكي ، والمواقف المتصلبة التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة والتي حالت دون الوصول الى اتفاق بشأن بعض القضايا في الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

اننا نعبر عن قلقنا ازاء التدهور المستمر في الوضع النقدى العالمى . ان عدم استقرار أسعار الصرف لعملات الاحتياطي الرئيسية والتضخم الذى ضاعف منه الاختلال في الوضع الاقتصادى العالمى ، يخلقان مشكلات اقتصادية اضافية للبلدان النامية ، ويؤدىان الى خفض القيمة الحقيقية لدخولها التي تعود عليها من صادراتها ، ويحدان من قيمة احتياطيها من العملات الأجنبية . اننا نشير الى عامل سلبي ، وهو النمو غير المتوازن لمصادر النقد العالمى عن طريق استعمال



ومن ناحية اخرى فان المؤتمر قد اهتم اكثر من اى وقت مضى بتدعيم العلاقات الاقتصادية والنقل العلمي والتكنولوجي فيما بين الدول النامية ومفهوم ما يمكن ان نسميه بالاعتماد الجماعي على الذات . أو التأييد المتبادل والتعاون فيما بين الدول النامية حتى يمكن ان تعتمد هذه البلاد في المقام الاول على جهودها الجماعية ، كل هذا أخذ في مؤتمر هافانا قوة لم تكن له من قبل . ان كوبا كزعيسة لحركة عدم الانحياز والمنسقة لها تعتزم القيام بالتعاون مع مجموعة ال ٧٧ بكل الجهود الضرورية لتخرج الى حيز التنفيذ برنامج العمل الذي صاغه المؤتمر في نطاق التعاون الاقتصادي . ومع ذلك فاننا لا نتصور الاعتماد الجماعي على الذات كمثل للاكتفاء الذاتي . اننا نرى فيه احد عوامل العلاقات الدولية الذي سوف يجند سائر الامكانيات وموارد هذا الجزء الهام من الانسانية الممثل في البلدان النامية وادماجها في التيار العام للموارد والاقتصاديات التي يمكن تعبئتها في كل من معسكرى البلدان الرأسمالية والاشتراكية .

لقد تصدت القمة السادسة لمحاولات بعض البلدان المتقدمة التي تريد ان تستغل مسألة الطاقة لبث الفرقة بين البلدان النامية .

ان مشكلة الطاقة لا يمكن ان تدرس الا في اطارها التاريخي ، وفي نفس الوقت ، يجب ان يؤخذ في الاعتبار كيف ان بعض الانماط الاستهلاكية في البلدان المتقدمة قد أدت الى تبذير الطاقة ، ويجدر ايضا الانتباه الى الدور المستغل والمغتصب الذي تقوم به الاحتكارات غير الوطنية ، والتي استفادت الى عهد قريب بتمويل رخيص من الطاقة استعملته بطريقة غير مسؤولة . ان الشركات متعددة الوطنية تستغل كلا من المنتجين والمستهلكين ، وتحصل على ارباح غير عادية وغير مبررة من هؤلاء وهؤلاء ، وفي نفس الوقت ، فانها تريد ان تلقي بمسؤولية الوضع الراهن على عاتق البلدان النامية المنتجة للطاقة .

واسمحوا لي ان اذكر بانني اشرت في كلمتي الافتتاحية أمام المؤتمر الى الوضع الحرج للبلدان النامية غير المنتجة للبترول ، وبصفة خاصة الاقل تقدما منها . وقد عبرت آنذاك عن ثقتي بأن البلدان غير المنحازة المنتجة للبترول ستجد صيفا للاسهام في الحد من الوضع المؤسف لتلك الدول التي تلقت بالفعل ضربات التضخم العالمي وعدم التكافؤ في العلاقات التجارية ، والتي تعاني من عجز خطير في موازين مدفوعاتها ، وزيادة كبيرة في ديونها الخارجية . ولكن هذا لا يمكن ان يستبعد المسؤولية الاساسية للبلدان المتقدمة ، ولاحتكاراتها ولمؤسساتها عبر الوطنية .

وعندما تعرض رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز لدراسة مشكلة الطاقة من هذا المنظور ،  
 ابرزوا ان هذه المشكلة يجب ان تكون موضعاً لمحاادثات في اطار المفاوضات العالمية التي تدور في  
 الامم المتحدة بمشاركة جميع البلدان ، ويربط مشكلة الطاقة بجميع مشكلات التنمية الاخرى ، بالاصح  
 المالي والنقدي ، وبالتجارة العالمية والمواد الاولية ، حتى يمكن القيام بتحليل شامل للمظاهر  
 المتصلة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ومراجعة المشكلات الاساسية التي تعاني منها البلدان النامية في النطاق الاقتصادي العالم  
 لم يكن من الممكن ان يفيب عن البال دراسة اساليب عمل الشركات متعددة الوطنية ، ومرة اخرى  
 اعلنا رفض ممارسات وسياسات هذه المؤسسات ، ذلك انها في بحثها عن المزيد من الارباح ، تستنزف  
 الثروات وتنتهك سيادة البلدان النامية ولا تحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخرق مبدأ عدم  
 التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكثيراً ما تلجأ الى الفساد والرشوة وممارسات مشينة اخرى ،  
 تريد من كل هذا ان تخضع وتخضع بالفعل البلدان النامية للبلدان الصناعية .

وازاء التقدم الطفيف في مهمة اعداد مدونة السلوك التي تنظم نشاطات الشركات متعددة  
 الوطنية في الامم المتحدة فان المؤتمر اعد التأكيد على ضرورة ان يتم هذا العمل بسرعة بهدف تقديم  
 وثيقة قانونية للمجتمع الدولي يمكن بموجبها ان يستفيد في السيطرة وتنظيم نشاطات الشركات المتعددة  
 الوطنية وفقاً لاهداف وتطلعات البلدان النامية .

ونظراً لكل المظاهر السلبية الخطيرة في الوضع الاقتصادي للبلدان النامية ، فان مؤتمر  
 القمة السادس استرعى الانتباه بشكل خاص للمشاكل المتراكمة على البلدان النامية الاقل تقدماً ،  
 والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية المنعزلة ، وطالب باتخاذ اجراءات عاجلة وخاصة  
 للتخفيف من حدة هذه المشاكل .

هذه هي الصورة القائمة التي لا تدعو الى التفاؤل والمحبطة للآمال ، التي كانت تواجهه  
 اعضاء حركة عدم الانحياز عندما اجتمعوا في هافانا .

لكن الدول غير المنحازة لم تترك نفسها تتجرف الى مواقف من اليأس والاحباط لن تجد  
 ما يبررها ، بل اعدت في نفس الوقت المفاهيم الاستراتيجية التي تسمح بالسير قدماً على طريق النضال  
 واعادوا تأكيد مطالبهم وحددوا مواقفهم .

ان المبدأ الاساسي الأول لنضالنا يتمثل في التخفيض التدريجي حتى القضاء نهائيا على التبادل غير المتكافئ السائد اليوم ، والذي يحول التجارة الدولية الى مزيد من استغلال ثرواتنا .  
واليوم نجد ان ساعة من العمل في البلد ان المتقدمة يتم تبادلها اليوم بعشر ساعات عمل في البلدان النامية .

ان بلدان عدم الانحياز تطالب بالمزيد من الاهتمام للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية الذي تمت بشأنه المناورة فيما يسمى بمفاوضات الشمال والجنوب ، وفي نفس الوقت ، فانها تطالب بأن ينشأ الصندوق المشترك ، الذي كان مشروعا لارساء الاستقرار ولايجاد حيلة دائمة بين اسعار صادراتها ووارداتها ، وان تعطى له دفعة حقيقية . وبالنسبة للبلدان غير المنحازة ، فان هذه الحيلة التي تربط وما اسعار صادراتها بأسعار الآلات والمنتجات الصناعية والمواد الاولية والتكنولوجية التي تستورد ها من البلدان المتقدمة ، يجب ان تكون اساسا لكل المفاوضات الاقتصادية المقبلة .

ان البلدان النامية ، تطالب البلدان التي تسببت في التضخم ، والتي عملت على تشييطه من خلال سياساتها ، أن تعتمد الاجراءات الضرورية لضبطه ، وبالتالي لايقاف النتائج الخطيرة المترتبة عن التبادل الغير متكافئ .

ان البلدان النامية ستواصل نضالها من أجل تحقيق مطالبها بأن تكون نتائج اقتصادياتها قادرة على الدخول في أسواق البلدان المتقدمة . كما تطالب أيضا بازالة نظام الحماية الجشع المستغل من الاقتصاد الدولي ، والذي يهدد بأن يقود مرة أخرى الى مزلق حرب اقتصاديية بغيضة . كما تطالب بتطبيق نظام المعاملة الجمركية الخاصة والتفضيلية دون التواء ، حتى تتيح للصناعات الحديثة بالدول النامية أن تنمو دون أن تسحق في السوق العالمية على يد المصنادر التكنولوجية المتفوقة للبلدان المتقدمة .

ان البلدان فير المنحازة تعتبر أن المفاوضات التي أوشكت على الانتهاء بشأن قانون البحار لا يمكن لها أن تستخدم - كما تحاول بعض البلدان المتقدمة - لتكريس الاختلال الواسع القائم فيما يتعلق بمصادر البحار ، بل يجب أن تكون وسيلة لقرار هذه الحقوق بصورة منصفة وعادلة . لقد أبرز مؤتمر قانون البحار مرة أخرى العنجهية الامبريالية لبعض البلدان ، ان تضع امكانياتها التكنولوجية فوق أي اعتبار لروح التفاهم والتعاون الذي تنشده البلدان النامية ، مهددة بالقيام بعمليات من جانب واحد للتقيب في أعماق البحار .

ان الديون الخارجية للبلدان الاقل حظا من النمو قد وصلت الآن الى ٣٣٥ بليون دولار . هذا وتشير التقديرات الى أن ما ينفق على تسديد الديون الخارجية يبلغ حوالي ٤٠ بليون دولار - وهذا يشكل أكثر من ٢٠ في المائة من صادراتها . ومع ذلك ، فان معدل دخل الفرد في البلدان المتقدمة يزيد حاليا عن دخل الفرد في البلدان النامية بأكثر من ١٤ مرة وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر .

ان البلدان النامية تحتاج الى اقامة نظام مالي جديد يمكنها أن تتلقى عن طريقه الموارد المالية اللازمة للتنمية المستمرة والمستقلة لاقتصادياتها . ان هذا النظام يجب أن يتيح تمويلا طويلا للأجل وبفائدة قليلة . ان استخدام هذه الموارد المالية يجب أن يكون متاحا لكل البلدان النامية حتى يمكنها أن تضع نظاما للأولويات حسب اقتصادياتها ووفقا لخططها المعتمدة للتنمية

الصناعية ، وأن تمنع هذه الموارد المالية من أن تبتلعها - كما هو الحال اليوم - الشركات عـبـر الوطنية التي تستخدم ما يسمى باسهاماتها المالية في التنمية حتى تزيد من الخلل في اقتصادياتنا وتجنبي أقصى الأرباح من استغلال ثروات البلدان الأخرى .

ان حركة عدم الانحياز تطالب نيابة عن الدول النامية بتكريس جزء هام من الموارد الضخمة التي تنفق الآن على سباق التسلح ، لصالح التنمية وهذا من شأنه أن يقلل من خطر الحرب وان يحسن الموقف الدولي .

وتعبيرا عن موقف جميع البلدان النامية فان الدول النامية المنتمية لحركة عدم الانحياز، تطالب باقرار نظام نقدي دولي جديد يضع حدا للتقلبات المدمرة التي تعاني منها اليوم معظم العملات السائدة في الاقتصاد الدولي ، كما يحدث بشكل خاص مع الدولار الأمريكي . ان الفوضى النقدية تضر أيضا بالبلدان النامية لا سيما تلك البلدان ، التي تطمع في أن يكون لها كلمة يعتد بها عند وضع النظام النقدي الدولي الجديد ، باعتبارها تمثل غالبية بلدان المجتمع الدولي ، ان أنها تمثل ما يزيد عن نصف بليون رجل وامرأة . وتطالب بأن يكون لها صوت في عملية صنع القرار . وباختصار ، فان التبادل غير المتكافئ يلحق الخراب والدمار والفقير بشعبونا ولا بد من وضع حد له . وان التضخم - الذي يصدر الينا - يلحق الخراب بشعبونا وينبغي وقفه . ان نظام الحماية يصيب شعبونا بالخراب والدمار ويجب ايقافه أيضا . ان الاختلال القائم فيما يتعلق باستغلال الثروات البحرية تعسفي ويجب أن نعمل على القضاء عليه . ان المصادر المالية التي تتلقاها البلدان النامية ليست بكافية وينبغي مضاعفتها . وان الاسراف على التسلح أمر غير رشيد فيجب أن يتوقف وأن تتركس الاموال المتوفرة من أجل تمويل التنمية . ان النظام النقدي السائد اليوم يعاني من الافلاس ويجب العمل على استبداله . كما ان ديون البلدان الأقل نمو والبلدان ذات الوضع السيئ لا يمكن تحملها ولا تجد لها حلا ، ولذلك يجب التنازل عنها . كما أن المديونية الخارجية تسحق بقية البلدان النامية اقتصاديا ولذا ينبغي العمل على التخفيف من آثارها . ان الفجوات الاقتصادية الموجودة بين البلدان النامية وبين البلدان التي تسعى من أجل التقدم تتسع بدلا من أن تتكمش ويجب افلاق هذه الفجوات . تلك هي مطالب البلدان النامية .

ان الاستجابة لهذه المطالب ، التي تم طرح بعضها بصورة منهجية عن طريق البلدان النامية

في المحافل الدولية من خلال مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز ، قد يسمح بطبيعة الحال بتغيير الوضع الاقتصادي الدولي ، مما يؤدي الى تزويد الدول النامية بظروف مؤسسية لتنظيم برامج مسانئها أن تضع هذه البلدان على طريق التنمية .

ومع ذلك، فحتى لو طبقت كل هذه الاجراءات ، وصححت أخطاء مساوئ النظام الحالي للعلاقات الدولية فان البلدان النامية ستظل مفتقرة الى عنصر أساسي حاسم الا وهو التمويل الخارجي . ان كل الجهود الاقليمية والداخلية ، وكل التضحيات التي بذلتها شعوب البلدان النامية والتي أعربت عن استعدادها لبذلها ، وكل الفرص التي توفرت لمضاعفة قدرتها الاقتصادية والتي يمكن بلوغها عند تصفية عدم التكافؤ بين أسعار الصادرات والواردات ، وتحسين الظروف التي تتم فيها تجارتها الخارجية . قد لا تكون كافية فعلا . وعلى ضوء وضعها المالي الراهن والحقيقي ، فانها تحتاج الى مصادر كافية تمكها من دفع ديونها ، وتلبية النفقات الهائلة التي يتطلبها المستوى العالمي اليوم لتقفز نحو التنمية .

وهنا أيضا قد باتت الارقام معروفة تماما لدرجة لا حاجة معها لتكرار . لقد اعترى مؤتمر القمة السادس القلق من حقيقة أن الديون الخارجية ليست فقط لا تطاق من الناحية العملية بل بالاضافة الى ذلك ، فان هذه الديون أخذت تنمو باضطراب عام بعد عام وبطريقة يمكن أن نعتبرها جنونية . ان المعلومات التي نشرها البنك الدولي في نفس الوقت الذي كنا نعقد فيه مؤتمر هافانا تؤكد على أن الموقف يزداد خطورة يوما بعد يوم . ففي عام ١٩٧٨ ان الديون الخارجية العاممة بالنسبة لـ ٩٦ بلدا من البلدان النامية قد زادت بنسبة ٥١ مليار دولار . وان هذا المعدل دفع تلك الديون الى الارقام الخيالية التي ذكرتها آنفا .

لا يمكننا أن نستسلم أمام هذا الموقف القائم المظلم .

ان ألمع الاقتصاديين الغربيين أو أولئك المنتمين الى مفاهيم ماركسية يعترفون بأن الشكل الذي يعمل به نظام الديون الخارجية للبلدان النامية يفتقد للأسس المنطقية تماما . كما أن الحفاظ عليه يهدد بحدوث تعطل فجائي يعرض للخطر كل التوازن الاقتصادي العالمي .

وهناك البعض الذين يحاولون تبرير الحدث الاقتصادي المفاجيء المتمثل في أن المنظمة الدولية ما زالت على نهجها في مساعدة البلدان التي تعتبر من أكثر الدول فقرا . وفي تبرير هذا تدعى القيام بخدمة مجانية سخية لمساعدة تلك الدول على تحمل الصعوبات الاقتصادية . ولكن الامر ليس بهذا الشكل . وفي الحقيقة انها عملية لانقاذ نفس النظام الرأسمالي الدولي . ففي تشرين الاول / اكتوبر من عام ١٩٧٨ قبلت اللجان الأوروبية بصورة ضمنية وتوضيحية :

” أن التوازن الحالي للاقتصاد الدولي يركز بدرجة ملحوظة على أسس تدفق القروض الخاصة على البلدان غير المنتجة للبترول وبدرجة لم يسبق لها مثيل قبل عام ١٩٧٤ وأن أي عائق أمام هذا التدفق يعرض التوازن المذكور للخطر ” .

ان الافلاس النقدي الدولي لا بد أن يكون قاسيا ، وفي المقام الاول ، بالنسبة للبلدان النامية وحتى لعمال الرأسمالية المتطورة . لا بد لهذا الافلاس أن يؤثر أيضا على اقتصاديات البلدان الاشتراكية الاكثر استقرارا . بيد أن النظام الرأسمالي لا يمكن له الصمود ازاء كارثة بهذه الضخامة . كما يبدو من العسير ألا يتسبب هذا الموقف المخيف ، بشكل لا مفر منه ، في اندلاع حرب عالمية . اننا اليوم بدأت نتطرق الى أسماعنا أحاديث عن قوات خاصة لاحتلال منابع النفط ومصادر الموا

الأولية .

بيد أنه اذا كان من واجب الجميع الاهتمام بهذه الصورة القائمة للأوضاع ، فان هذا في المقام الاول من واجب أولئك الذين ينعمون بثروات هائلة وازدهار مادي .  
وبالنسبة اليينا ، نحن الثوريين ، فاننا في آخر المطاف لا نهاب التطلع الى عالم لا وجود فيه للرأسمالية .

لقد طرح اقتراح لاجلال روح التكافل الاقتصادي الدولي بدلا من روح الصدام والمواجهة مما يسمح لنا بالتوفيق بين سائر الاقتصاديات للحصول على منفعة مشتركة . بيد أن مفهوم التكافل وارد فقط عندما يتم الاعتراف بالفهم الظاهر لنظام التكافل الحالي ان البلدان النامية ترفض رفضا قاطعا ما يطرح عليها باسم التكافل الاقتصادي الذي يعني قبول تقسيم العمل المتخلف والظالم . ذلك التقسيم الذي فرضه الاستعمار الحديث ، بدءا من الثورة الصناعية في بريطانيا ، التي عمقت جذورها الامبريالية .

واذا ما أردنا منع المواجهة والصدام ، فان الطريق الوحيد المفتوح أمام شعوب البلدان النامية هو الطريق الذي يفتح مصراعيه على معارك طويلة وشاقة لا يمكن لانسان كان أن يتنبأ بأبعادها فمن الضروري ان نبحث جميعا عن صيغ للتعاون لحل المشكلات الكبرى التي هي وان كانت تؤثر على شعوبنا ، فانها لا يمكن أن تحول دون التأثير بشكل أو بآخر على أكثر البلدان تطورا .  
لم تمض سنوات كثيرة منذ أن عبرنا عن أن الاسراف اللامنطقي للخيرات المادية ، وبالتالي التبذير الحالي بالنسبة للمصادر الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية المتطورة - بات أمرا لا يمكن التغاضي عنه أبدا . ما هي أسباب أزمة الطاقة المساوية التي نعيشها في أيامنا هذه ؟ ومن هم الذين ينبغي أن يتحملوا عبء هذه النتائج الوخيمة اللهم الا البلدان غير المنتجة للنفط ؟  
ان هذه الآراء حول ضرورة وضع حد نهائي لتبديد الثروات القائمة في المجتمعات الاستهلاكية أصبح اليوم رأيا متفقا عليه من الجميع . وفي اطار وثيقة صدرت مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

” ان أنماط العيش الحالية السائدة بشكل خاص في البلدان الصناعية ، لا بد أن

تعاني من تحول جذري قاس ” .

لقد بات من الواضح والجلي تماما أنه لا مجال أمام البلدان النامية لمزيد من الأمل ولا حتى

الرجاء في أن التحولات المأمولة والتمويل المطلوب يمكن الوصول إليها كمهبة سخية نتيجة التحليلات الحالية للموضع الاقتصادي الدولي . وفي إطار هذه العملية التي يترتب عليها بالطبع تناقضات ونزاعات ، ومن ثم مفاوضات ، فإن البلدان غير المنحازة عليها أن تعتمد في المقام الأول ، على قراراتها وجهودها الذاتية .

ان هذه القناعة تتولد بوضوح وجلالاً عن مؤتمر القمة السادس . ففي الجزء الاقتصادي من البيان الختامي للمؤتمر رأى رؤساء الدول والحكومات الاعضاء ضرورة اجراء التغييرات الهيكلية اللازمة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، لانهم وجدوا أن هذا هو الطريق الوحيد للتخلص من ضعف اقتصادياتها الحالية ولجعل النمو الاحصائي البسيط تنمية حقيقية . هكذا فقط يقر رؤساء الدول باستعداد الشعوب لدفع الثمن الذي يتفق عليه كمشاركين أساسيين في العملية . وكما قلت في تلك المناسبة :

” . . . اذا كان النظام منتصفاً اجتماعياً ، فان امكانيات الاستمرار والتطور الاقتصادي

والاجتماعي هي أعظم بدرجة لا تقبل المقارنة ” .

ان تاريخ بلادى يشكل مثالا لا يدحض في هذا المجال .

كما أن الحاجة الملحة والمعالجة لايجاد حل لمشكلة التخلف ، تعيدنا الى معضلة أشدت اليها منذ برهة ، وأود أن تكون هي آخر ما أطرحه أمام الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأقصد بذلك ، على وجه التحديد ، مسألة التمويل الدولي .

ان احدى الظواهر الأشد خطرا لتراكم الديون على البلدان النامية ، كما قلنا سابقا ، تكمن في أن معظم القروض التي تتلقاها البلدان النامية من الخارج تستخدم لسد العجز في موازين مدفوعاتها التجارية ولدفع فوائد ديونها ولتجديد هذه الديون .

وإذا اخذنا هنا كمثال البلدان النامية غير المنتجة للمنفط والتي تناول مؤتمر القمة في هافانا أوضاعها ، لرأينا أن العجز في موازين مدفوعات تلك البلدان قد بلغ ، خلال السنوات الست الأخيرة وحدها ، أكثر من ٢٠٠ ألف مليون دولار .

وفي ضوء هذا ، فإن الاستثمارات التي تحتاجها البلدان النامية تبلغ في الواقع أحجاما هائلة ، تحتاجها هذه البلدان أساسا بل وعلى وجه التحديد في مجالات وقطاعات الانتاج ذات العائد المنخفض ، تلك المجالات التي لا تجذب بالتالي أنظار المستثمرين والدائنين الأجانب من القطاع الخاص .

وفي سبيل زيادة انتاج المواد الغذائية بغية التخلص من سوء التغذية الذي يعاني منه ٤٥٠ مليون شخص ، فقد أشرت سالفا الى أنه يجب علينا أن نوفر الكثير من الأراضي الجديدة ومن موارد المياه . وطبقا للاحصاءات المتخصصة ، فإن مجموع مساحة الأرض المنزرعة في البلدان النامية يجب أن تزداد خلال الأعوام العشرة القادمة بمقدار ٧٦ مليون هكتار ، ويجب أن تزداد الأراضي المروية بمقدار عشرة ملايين هكتار خلال نفس الفترة للوفاء بهذه الاحتياجات .

هذا ويجب القيام باصلاح أنظمة الري اللازمة لري ٤٥ مليون هكتار . وهذا يحتاج حسب أكثر التقديرات تواضعا - وأشير هنا الى المعونة وليس الى مجموع تدفق الموارد - الى أن تصل المعونة المالية الدولية بين ٨ و ٩ آلاف مليون دولار سنويا وذلك من أجل تحقيق معدل نمو في قطاع الزراعة في البلدان النامية يتراوح بين ٣ و ٤ في المائة .

ولو تفحصنا مسألة التصنيع لرأينا أن التقديرات تتجاوز الحدود الموضوعه بكثير . ان مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، عند تحديد أهداف اجتماع ليما ، حدد أن محور سياسة

الانماء الدولي لا بد له أن يبلغ في سنة ٢٠٠٠ مستويات سنوية بين ٤٥٠ و ٥٠٠ الف مليون دولار، يفترض أن يكون ثلثها أى ١٥٠ الى ١٦٠ الف مليون دولار تمويلات من مصادر خارجية . بيد أن التنمية لا تعني الزراعة والصناعة فحسب . انها بشكل رئيسي ، العناية المعطاة للكائن البشرى ، الصانع والحاصد لأى جهد يبذل في سبيل التنمية . وان أخذ مثال كوبا وحدها ، سأشير الى أنه في السنوات الخمس الأخيرة فان بلدنا قد استثمرت ٢٠٠ مليون دولار سنويا في بناء المدارس . أما الاستثمارات في مجال التعمير والتزود بالمعدات لقطاع الصحة العامة في بلادى فتفوق الأربعين مليون دولار سنويا . وتعتبر كوبا من أصغر البلدان مساحة وتعدادا للسكان بين البلدان النامية المائة . ويمكننا على هذا الاساس ، أن نقدر أن الاستثمارات المطلوب توفيرها للخدمات التربوية والصحية العامة في البلدان النامية تصل الى بضعة عشرات الملايين الاخرى من الدولارات كل عام للتغلب على التخلف في خدمات التعليم والصحة العامة .

هذه هي أكبر مشكلة تواجهنا ، وهي ليست مشكلتنا فحسب بل هي مشكلة الكثير من البلدان التي وقعت ضحية للتخلف والنمو المنخفض ، وهي كذلك مشكلة الأسرة الدولية بأسرها . ولقد قيل في أكثر من مناسبة ان الاستعمار والاستعمار الجديد من قبل الامبريالية قد فرضوا التخلف علينا . لذلك فان مهمة مساعدتنا الحقيقية للخروج من التخلف هي في الواقع التزام وواجب تاريخي ومعنوي على الذين استفادوا من نهب ثرواتنا واستغلالها على مدى قرون وعقود طويلة . وهذا الواجب هو في الوقت نفسه مهمة ملقاة على عاتق الانسانية جمعاء . وبهذا المفهوم سجلت القمة السادسة ما سبق .

وبالرغم من ان البلدان الاشتراكية لم تساهم في سلب ثروات العالم وبالتالي ليس عليها أية مسؤولية لتخلف جزء منه فان المجموعة الاشتراكية تتحمل واجباتها في المساهمة في تصفية التخلف انطلاقا من طبيعة نظامها الاجتماعي الذي يعتبر التضامن الأمني شرطاً من شروطه . وانطلاقا من هذا المفهوم نفسه فان العالم يتربص من البلدان النامية المنتجة للنفط ان تساهم في قيام تيار عالمي من الموارد لتغذية صندوق التمويل الخارجي للتنمية ، وهذه الآمال لا ترتكز على أساس المسؤوليات والالتزامات التي ليس لأحد أن يفرضها عليها وانما انطلاقا من واجب التضامن بين البلدان النامية ، وأن يعتبر كبار المصدرين للنفط أن هذه المسؤولية بالنسبة اليهم تنبثق من الوعي والضمير .

كما أن البلدان النامية التي حققت بعض التطور عليها أن تساهم في هذا . وان كويــــــــا  
لا تدافع هنا عن مصالحها أو أهدافها الوطنية . فنحن على استعداد للمساهمة بقدر طاقتنا من  
خلال التعاون العلمي والفني وبتكريس الألو ف بل عشرات الألو ف من الاطباء والمعلمين والمهندسين  
المدنيين أو الميكانيكيين والفنيين والعمال المهرة وغيرهم .  
وعلى ذلك ، فان الوقت قد حان لأن نتحد لكي نعمل معا - نحن مئات الملايين من البشر -  
من أجل الخروج من التخلف والفقر وسوء التغذية والمرضى والأمية التي تعانيها مئات الملايين من  
البشر ، بل أن شعوبها بكاملها لا يسمح لها بأن تتمتع بكامل كرامتها وأن تعترف بانتسابها إلى  
الانسانية . ولذلك فان علينا أن نصبئ مواردنا من أجل التنمية ، وهذا التزام نشترك فيه جميعا .

هناك الآن عدد كبير من الصناديق المخصصة للمساهمة بطريقة أو بأخرى في التنمية الزراعية أو الصناعية أو تخفيف عجز ميزان المدفوعات . ومن بين هذه الصناديق تلك التي لها طابع خاص أو حكومي ، ومن بينها الصناديق المتسمة بتعدد الجهات ولذلك ليس من السهل أن أطرح على هذه الجمعية في دورتها الرابعة والثلاثين القضايا الاقتصادية التي بحثها مؤتمر القمة السادس أو أن اقترح عليها اقتراحا معيناً لتشكيل صندوق جديد . وليس هناك من شك أنه من المهم أن تناقش القضية التمويلية بعمق وصراحة في سبيل العثور على حل ملائم . فعلاوة على الموارد التي توفرت عن طريق مختلف القنوات المصرفية والمؤسسات التي تقدم القروض والمؤسسات الدولية أو الخاصة فإنه من الضروري أن نتباحث ونقرر سوية الطريقة التي نستعمل بها عقد التنمية القادم وكذلك الخطة التي سنتبعها . على أن يتوفر لتنفيذها ما لا يقل عن ثلاثمائة بليون دولار بأسعار عام ١٩٧٧ وأن توزع على أقساط سنوية لا تقل عن خمسة وعشرين بليون دولار وابتداءً من السنة الأولى بقصد استثمارها في البلدان النامية . ويجب أن تحقق هذه المساعدة في شكل هبات وقروض ذات شروط ميسرة وطويلة الأمد وبأدنى فائدة ممكنة .

ولا بد من حشد هذه الموارد الإضافية من قبل البلدان المتطورة وتلك التي تتمتع برخاء مالي ، وتكريسها في السنوات العشر القادمة لإعادة الجزء المتخلف من العالم . وإذا كان ما نبغيه هو السلام فإن هذه الموارد ستكون ضرورية لأنه بدونها لن نحقق التنمية ولن نضمن السلام . وقد يفكر البعض اني أبالغ في الطلب ولكني أعتقد أن القيمة المقترحة هي في الواقع متواضعة . وطبقاً للاحصائيات التي ذكرتها في افتتاح مؤتمر القمة السادس لعدم الانحياز ، يكسر العالم سنوياً للأهداف العسكرية أكثر من ثلاثمائة بليون دولار . وبهذا المبلغ يمكن إنشاء ستمائة ألف مدرسة تضم أربع مائة مليون طفل ، أو ستين مليون منزل تتسع لثلاثمائة مليون شخص أو ثلاثين ألف من المستشفيات تتسع لثمانية عشرة مليون سرير ، أو عشرين ألف مصنع يعمل فيه أكثر من عشرين مليون عامل ، أو أعداد وسائل لرى مائة وخمسين مليون هكتار من الأراضي تكفي لإنتاج ألفاً لليون شخص . هذا هو ما تنفقه البشرية سنوياً في الميدان العسكري . وعلاوة على ذلك علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ما يكسر من موارد بشرية وخاصة من الشبان ، وكذلك الموارد العلمية والفنية والمحروقات والمواد الأولية وهذا يعتبر ثمناً باهظاً يقدم نتيجة لانعدام الثقة والسلام في العالم .

ان الولايات المتحدة ستنفق في الميدان العسكرى في السنوات العشر ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ستة أضعاف هذا المبلغ .

ونحن نطالب لعشرة سنوات من التنمية بأقل مما يكرس سنويا الآن للوزارات العسكرية وأقل بكثير من عشر ما سيكرس في السنوات العشر القادمة للميدان العسكرى . وقد يلوح للبعث بأن هذا الطلب غير معقول . لكن الشيء غير المعقول حقا هو جنون العالم الراهن والأخطار التي تتعرض لها البشرية .

ان مسؤولية دراسة وحشد وتوجيه هذه الموارد يجب أن تقع بكاملها على منظمة الأمم المتحدة وبإشراف من المجموعة الدولية مع مراعاة المساواة بين مختلف البلدان بغض النظر عن كونهم من المساهمين أو من المقترضين وبدون أى قيد سياسي وبدون الربط بين المبالغ الممنوحة من قبل بلد ونوعية التصويت للحيلولة دون التأثير على مواعيد منح القروض ونطاق استثمارها .

وبالرغم من أنه لا بد من تقييم هذه الموارد ، من الناحية المالية ، فانه من الممكن أن تتخذ بعض هذه القروض أشكالا مختلفة كمنحها عن طريق تسويق الآلات أو الاجهزة والمواد الاولية والمحروقات والمصانع الجاهزة على أن تقيّم جميعها بأسعار السوق العالمي ، وأن يدخل أيضا ضمن هذه المساهمات التعاون الذى يتجسد في تقديم خدمات فنية .

ونحن على يقين أنه لو وجهت دعوة من قبل أمين عام الامم المتحدة - كمنظمة لها وزنها ووقارها - وبأيد من رئيس الجمعية العامة وبدعم من البلدان النامية ومجموعة ال ٧٧ بالذات - لو وجهت دعوة الى مختلف العناصر التي ذكرتها للتباحث في جو لا تسوده تناقضات " الشمال والجنوب " أو تناقضات " الشرق والغرب " بل في جو تتواجد فيه جميع القوى لتؤيد مهمة مشتركة وواجبا مشتركا وأملا مشتركا ، فان الفكرة التي نطرحها الآن على الجمعية العامة قد تكفل بالتجاح . لانه مشروع لا تستفيد منه فقط البلدان النامية بل هو في صالح جميع الدول .

وكثوريين فاننا لا نهاب المجابهة ونحن نشق في التاريخ والشعوب . لكننا ونحن نعبر عن

شعور ٩٥ من البلدان فاننا نشعر بمسؤولية النضال من أجل تحقيق التعاون بين الشعوب . وهذا التعاون لو تحقق على أسس جديدة وعادلة فانه سيكون في صالح جميع البلدان في المجموعة الدولية وسيكون في الاساس في صالح السلام العالمي .

ان التطور على المدى القصير قد يتطلب منا في الظاهر تضحيات وتقديم منح ربما يلوح لنا أنها خسارة لا تعوض ، ولكن الواقع هو أن جزءا كبيرا من العالم المتخلف الذي تنقصه الموارد ، وتفرض عليه أدنى الحدود في الاستهلاك سيضيف الى السوق العالمي مئات الملايين من المنتجين والمستهلكين كحل وحيد لانعاش الاقتصاد الدولي وفي نفس الوقت لانعاش اقتصاد الدول المتقدمة وهي التي تسبب الأزمة الاقتصادية الحالية وتعاني منها .

ان تاريخ العلاقات التجارية الدولية قد برهن على أن التنمية هي العنصر الأكثر حيوية بالنسبة للتجارة العالمية . والقسم الأكبر من هذه التجارة تنعم به البلدان المصنعة . ونحن على يقين بأن انتشار التصنيع والتطور في العالم سيؤدي الى توسيع التجارة على نفس المدى وسيكون هذا في مصلحة الجميع .

لذلك قد منا هذه المطالب باسم البلدان النامية مناصرين بهذا قضية بلداننا . ونحن لا نطالب بعبء سخية . وانا لم نتوصل الى الحل الملائم ، فقد نتحول جميعا الى ضحايا للكوارث . كثيرا ما تذكر حقوق الانسان ، ويجب علينا أيضا أن نتكلم عن حقوق الانسانية .

نحن نتساءل لماذا ينبغي على بعض الشعوب أن تسير حفاة ، بينما تتمتع شعوب أخرى بالسيارات الفاخرة ؟ ولماذا على البعض أن يكتفوا بمعدل للعمر لا يتجاوز الخمسة والثلاثين سنة ليعمر آخرون ضعف هذا المعدل ؟ ولماذا هناك من يعيش في الفقر المدقع بينما آخرون ينعمون بالثروات الطائلة ؟

اني أتكلم باسم أطفال العالم الذين ينقصهم الخبز وباسم الذين يعانون من الأمراض وليس لديهم من أدوية وباسم جميع هؤلاء الذين لا يعترف بحقهم في الحياة والكرامة البشرية .

وهناك بلدان تمتلك شواطئ على البحر وبلدان أخرى مغلقة المنافذ ، وهناك بلدان تملك الأراضي الشاسعة والخصيبة وأخرى لا تمتلك رقعة من الأرض لانتاج أغذيتها ، وهناك من أتخمتها الآلات والمعامل الى درجة بلغ فيها تلويث البيئة حد التسمم ، وأخرى لا مكاسب تجنيها الا ما يدره عليها عرق أذرع أبنائها .

وهناك بلدان تمتلك ثروات بالغة بينما يعاني آخرون الفقر والحرمان ، ما هو مصير هؤلاء ؟ الموت من الجوع ؟ أن يستمروا فقراء الى الأبد ؟ ان ما هو دور الحضارة ؟ وما هي الفائدة من

ضمير الانسان ؟ وما هي الفائدة من الأمم المتحدة ؟ وما هي الفائدة من العالم ؟ ليس من الممكن أن نتكلم عن السلام باسم عشرات الملايين من البشر في العالم الذين يقضون نحبهم من الجوع أو بسبب أمراض غير فتاكة . وليس من الممكن أن نتكلم عن السلام باسم ٩٠٠ مليون أمي . ان استغلال البلدان الفقيرة على يد البلدان الغنية يجب أن يتوقف . وأنا أعلم أنه في كثير من البلدان الفقيرة يتواجد المستغلون والمستغلين واني أوجه الى البلدان الثرية نداء لكي تساهم والى البلدان الفقيرة من أجل عدالة التوزيع . وكفانا من الأقول فنحن بحاجة الى الأعمال . وكفانا من العبارات المجردة ، فالحاجة الآن الى أفعال محددة . وكفانا الكلام عن نظام اقتصادى دولي جديد تأملي لا يفهمه أحد . علينا أن نتكلم عن نظام واقعي وموضوعي يفهمه الجميع . واني لم آت الى هنا ككبي للثورة . ولم آت لأطالب أو أرغب في أن يختلج العالم بالعنف . لقد أتيت لأتكلم عن السلام والتعاون بين الشعوب ولأحذر من العواقب المريعة في المستقبل اذا لم نسارع بسلام وحكمة الى ايجاد حل للاجحاف والتباين الراهنين . ان قرعة الأسلحة والوعيد والعجرفة على المسرح الدولي يجب أن تتلاشى . وكفانا من التوهم بأن مشاكل العالم من الممكن حلها بالأسلحة النووية . انه بالامكان القضاء على القنابل على الذين يعانون الجوع والمرض والجهل ، ولكن ليس بوسع هذه القنابل تصفية الجوع والأمية والجهل . وهي أيضا عاجزة عن القضاء على انتفاضات الشعوب العادلة . وفي هذا الأتون فان الأثرياء - الذين يمتلكون أكثر ما يمكن أن يتعرض للخسارة - سوف يلاقون حتفهم . فلنقل وداعا للسلاح ولنكرس أنفسنا بروح متمدينة على حل مشاكل العالم المعاصر . هذه هي المسؤولية المطلقة على عاتق رجال السياسة في العالم كواجب مقدس . وهذا هو في نفس الوقت الشرط الضروري الذي لا بد منه لبقاء الانسانية .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر صاحب السعادة السيد فيديل كاسترو رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا ، والرئيس الحالي لمجموعة الدول غير المنحازة ، على بيانه الهام الذي ألقاه توا .

وقد تم اصطحاب سعادة السيد فيديل كاسترو رئيس جمهورية كوبا الى خارج قاعة الجمعية العامة